

Distr.: General
27 August 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني

بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الحادية والأربعون

جنيف، 6-8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

استعراض التقدم المحرز في مواءمة عملية إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة والضمان والاعتبارات الأخلاقية وتنفيذها العملي

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

تتضمن هذه المذكرة استعراضاً للتقدم المحرز في التنفيذ العملي لمتطلبات إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة والضمان والأخلاقيات، وما يتصل بذلك من احتياجات التطوير والتدريب المهني. وتسلط الضوء على المبادرات الرئيسية التي اتخذتها الجهات العالمية والإقليمية والوطنية ووضعت المعايير في مجال إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة منذ الدورة السابقة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وتقدم لمحة عامة عن الوضع الحالي لتنفيذ متطلبات إعداد تقارير الاستدامة في مختلف مناطق العالم؛ وتناقش مختلف المقاربات التي تتبعها الولايات القضائية في تنفيذ متطلبات إعداد تقارير الاستدامة، إلى جانب التحديات الرئيسية التي تنشأ عن التنفيذ العملي للمعايير. وتقدم سلسلة من التدابير لتتخذها الجهات صانعة السياسات والجهات المنظمة والسلطات المسؤولة عن تنفيذ متطلبات إعداد تقارير الاستدامة؛ وتوضح الحاجة إلى تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بمعايير إعداد تقارير الاستدامة بما يتناسب مع احتياجاتها. وختاماً، تعرض سلسلة من القضايا التي قد يرغب المندوبون والمندوبات في الدورة الحادية والأربعين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في النظر فيها لمزيد من المداولات.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

1- طوال أكثر من أربعة عقود، أسهمت الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى تعزيز التقارير المقارنة عالمياً بشأن الأداء المالي للمؤسسات ومدى استدامتها في جميع أنحاء العالم. وعمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ منتدئاً عالمياً للنظر في معايير ومتطلبات الإبلاغ المالي والإبلاغ بمدى الاستدامة؛ ومعالجة التحديات التي تنشأ عن عملية تنفيذها عملياً. وفي أعقاب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، اضطلع فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بدور رائد في موامة هذه المعايير والمتطلبات. ومنذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة، تكرر موضوع إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة في دورات فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، ما يتيح منصة عالمية للجهات الفاعلة الرئيسية، بما فيها الجهات صانعة السياسات، والجهات المنظمة، والجهات واضعة المعايير، والجهات الممثلة عن منظمات وشركات المحاسبة المهنية، والأوساط الأكاديمية، لمناقشة موضوع تنسيق أطر الإبلاغ ومعايير المجتزأة. ويشترك الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الإشراف على المؤشر 12-6-1 (عدد الشركات التي تنشر تقارير الاستدامة) بموجب الأهداف الإنمائية للألفية.

2- وتتمثل إحدى الإسهامات الرئيسية لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في جهود الموامة ضمن إرشادات (بشأن) المؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي صدرت في عام 2019، وثُقت في عام 2022. وتتمثل أهدافها الرئيسية في إتاحة مجموعة موثوقة من المؤشرات العالمية الأساسية والكمية، وإرشادات للكيانات بشأن منهجية القياس والتنفيذ والتطبيق العملي؛ وتساعد الحكومات على تصميم السياسات وبناء الآليات المؤسسية من أجل دعم إعداد القطاع الخاص تقاريره المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ وتعمل منطلقاً نحو إعداد تقارير الاستدامة على نطاق أوسع وأساساً لأغراض المساعدة الفنية.

3- ويسلط العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، والمخرجات مثل إرشادات المؤشرات الرئيسية، الضوء على الحاجة إلى مزيد من الموامة عند وضع المعايير. ففي عام 2021، قدمت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قرار إنشاء المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. وفي حزيران/يونيه 2023، أصدر المجلس معيارين للإفصاح عن الاستدامة، أي المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة، والإفصاحات المتعلقة بالمناخ. وفي أعقاب سلسلة من المشاورات، سعى مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى النهوض بقدرات كيانات القطاع العام على إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، وذلك بإعطاء الأولوية للعمل على الإفصاحات المتعلقة بالمناخ وعلى الإفصاحات غير المالية المتعلقة بالموارد الطبيعية. وإضافة إلى ذلك، أصدر الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي معايير يبدأ العمل بها اعتباراً من عام 2024 تتعلق بإعداد الشركات التي تتخذ من الاتحاد الأوروبي مقراً لها تقاريرها المتعلقة بالاستدامة.

4- وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أصبح واضحاً، بين مجموعة من الكيانات، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أن إعداد تقارير الاستدامة عنصرٌ رئيسي للإبلاغ عبر العالم. وتتصدى الدول الأعضاء للتحديات التي تنشأ عن التنفيذ العملي للمعايير والمتطلبات. وتماشياً مع توصيات فريق الخبراء واستجابة لطلبات الدول الأعضاء، ما فتئ الأونكتاد يدعم الشراكات الإقليمية لتعزيز إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، التي أتاحت دعماً في مجال التنفيذ في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وبدأت هذه الشراكات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية عملها منذ أكثر من ثلاث سنوات، وأتاحت دعماً جوهرياً للبلدان في هاتين المنطقتين، بما في ذلك إتاحة ملاحظاتها بشأن مسودات العرض المتعلقة بالاستدامة التي أصدرتها الجهات واضعة المعايير العالمية.

5- وفي ختام مداوات الدورة الأربعين لفريق الخبراء، اقترح المندوبون والمندوبات بنداً رئيسياً أولاً يُدرج ضمن جدول الأعمال لاستعراض التقدم المحرز في المواءمة والتنفيذ العملي لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة والضمان والاعتبارات الأخلاقية. ووفقاً لذلك، أعدت أمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية هذه لتيسير المداوات بشأن هذا البند من جدول الأعمال. ويستعرض الفصل الثاني آخر التطورات التي طرأت على معايير إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة والمتطلبات ذات الصلة، وترد تفاصيل ما اضطلعت به الدول الأعضاء لتنفيذ متطلبات الإبلاغ هذه في الفصل الثالث، وترد في الفصل الرابع سلسلة من القضايا التي قد يرغب المندوبون والمندوبات في الدورة الحادية والأربعين في دراستها وإجراء المزيد من المداوات بشأنها.

ثانياً- التطورات الأخيرة في مجال معايير ومتطلبات إعداد تقارير الاستدامة

6- منذ الدورة الأربعين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، أحرزت الجهات واضعة المعايير العالمية والإقليمية تقدماً في دعم تنفيذ المعايير القائمة أو إصدار معايير جديدة بشأن المواضيع ذات صلة، مثل الضمان والاعتبارات الأخلاقية، وتنقيف وتدريب المحاسبات والمحاسبين المهنيين. ويسلط هذا الفصل الضوء على التطورات الرئيسية.

ألف- المجلس الدولي لمعايير الاستدامة

7- في أعقاب إصدار معياري الإفصاح عن الاستدامة في حزيران/يونيه 2023، ركز المجلس الدولي لمعايير الاستدامة بشكل أساسي على ما يلي: تحديد أولويات جدول الأعمال إثراء لخطة العمل للفترة 2024-2025؛ وتقديم الدعم لعملية تنفيذ معياري الإفصاح عن الاستدامة والتفاعل مع الجهات صاحبة المصلحة؛ ووضع وإصدار تصنيف رقمي للاستدامة؛ وتعزيز انطباق معايير المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة على نطاق العالم؛ والسعي إلى الربط بين المتطلبات بموجب معياري الإفصاح المتعلقة بالاستدامة ومعايير المحاسبة؛ وضمان التشغيل المتبادل بين معياري الإفصاح وغيرها من معايير الاستدامة⁽¹⁾. وطلب المجلس معلومات عن أولويات جدول الأعمال؛ وبعد مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة بدأت في أيار/مايو 2023، تدارس المجلس مسألة إضافة مشروعين بحثيين (لا يعني ذلك بالضرورة أنهما سيعملان على وضع معياري) إلى جدول الأعمال بشأن ما يلي: التنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية، وخدمات النظم الإيكولوجية؛ ورأس المال البشري. وفي حزيران/يونيه 2024، قدم المجلس نتائج مشاوراته، إلى جانب بيان بملاحظاته⁽²⁾. ويواصل المجلس التركيز على دعم البلدان والشركات في اعتماد وتنفيذ أنظمة الإفصاح استناداً إلى معييره النموذجية. وفي أيار/مايو 2024، أصدر المجلس دليلاً تمهيدياً خاصاً بالولايات القضائية يرمي إلى مساعدة هذه الولايات على مواءمة معايير المجلس، ومساعدة الجهات المنظمة أثناء دراستها لاستراتيجيات دمج معايير المجلس ضمن أطرها التنظيمية⁽³⁾. وواصل المجلس، في إطار برنامجه لبناء القدرات، تركيزه على التدابير الرامية إلى مساعدة الجهات صاحبة المصلحة على تفسير معايير المجلس واعتمادها، بما في ذلك إطلاق مركز معارف الاستدامة، وترجمة إرشادات التنفيذ إلى مختلف اللغات. ويُعد إعداد التقارير الرقمية عن معلومات

(1) انظر <https://www.ifrs.org/news-and-events/updates/issb/2024/issb-update-march-2024/>

(2) انظر <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2024/06/issb-delivers-further-harmonisation-of-the-sustainability-disclosure-landscape-new-work-plan/>

(3) انظر <https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/supporting-implementation/adoption-guide/inaugural-jurisdictional-guide.pdf>

الاستدامة أمراً ضرورياً لمختلف الجهات المستخدمة، بما فيها الجهات المنظمة والجهات المستثمرة⁽⁴⁾. وفي نيسان/أبريل 2024، أصدر المجلس تصنيفاً رقمياً لمعياري الإفصاح، صُمم لتيسير إعداد التقارير الرقمية، وأعد وفقاً للمعايير وبطريقة متسقة؛ ولا ينشئ هذا التصنيف متطلبات جديدة، وإنما يرمي إلى تيسير تشغيل المعيارين بينياً مع معايير الاستدامة الصادرة عن الجهات الأخرى واضحة المعايير⁽⁵⁾.

8- وتضم مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كلاً من المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة، وهما مجلسان يصدران المعايير المتعلقة بالأداء المالي للكيانات وأدائها المتعلقة بالاستدامة. ومن المستحسن تحقيق اتساق وربط بين الاثنين. وفي عام 2024، عقد المجلسان اجتماعاً افتتاحياً فنياً مشتركاً ركز على التعليقات بشأن أولويات المجلس الدولي لمعايير الاستدامة للعامين المقبلين، وعلى المشاريع المحتملة لدمج التقارير المالية ضمن تقارير الاستدامة.

9- وعند وضع معياري الإفصاح عن الاستدامة، شجع المجلس الدولي الجهات التي تُعدّ البيانات على دراسة الإرشادات القطاعية التي أصدرها المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة، وخصّصت أصلاً لتستخدمها جهات الإعداد في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أصدر المجلس تعديلات على التصنيف، لتعزيز مدى انطباقه على المستوى الدولي، ومساعدة جهات الإعداد على تطبيق المعايير بغض النظر عن الولاية القضائية⁽⁶⁾. ومنذ عام 2022، يرمي المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، والمفوضية الأوروبية، والفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي إلى تحقيق درجة عالية من المواءمة بين معايير إعداد تقارير الاستدامة الخاصة بكل منها. وفي أيار/مايو 2024، أصدرت الجهتان واضعتا المعايير مواد توجيهية مشتركة للتشغيل البيئي تصف مواءمة متطلبات الإفصاح والمعلومات التي يتعين على أي كيان يتناول مجموعة من المعايير معرفتها ليتمكن من امتثال مجموعتي المعايير، ويضمن من ثم إمكانية تشغيلهما بينياً⁽⁷⁾.

باء - مبادرة الإبلاغ العالمية

10- تُصدر المبادرة وكيان وضع المعايير التابع لها، وهو المجلس العالمي لمعايير الاستدامة، معايير إعداد تقارير الاستدامة. وتشير الدراسات إلى أن الشركات تستخدم معايير مبادرة الإبلاغ العالمية على نطاق واسع أساساً لإعداد تقارير الاستدامة⁽⁸⁾. وسعت المبادرة، منذ عام 2022، إلى تشغيل معاييرها بينياً مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، ومع المعايير الأوروبية لإعداد تقارير الاستدامة. وفي أيار/مايو 2024، أشار المجلس الدولي لمعايير الاستدامة والمجلس العالمي لمعايير الاستدامة إلى أنهما "يلتزمان بتحديد ومواءمة الإفصاحات المشتركة التي تلبي الحاجة للمعلومات بموجب مختلف نطاقات وأغراض معايير كل منهما، وذلك لوضع معايير مواضيعية وقطاعية على السواء"⁽⁹⁾. وفي عام 2023، أصدرت المبادرة مسودة

(4) انظر TD/B/C.II/ISAR/110.

(5) انظر <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2024/04/issb-publishes-its-digital-sustainability-taxonomy/>.

(6) انظر <https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/meetings/2023/december/issb/ap7-changes-to-proposed-ifrs-sustainability-disclosure-taxonomy.pdf>.

(7) انظر <https://www.efrag.org/en/news-and-calendar/news/ifrs-foundation-and-efrag-publish-interoperability-guidance>.

(8) انظر <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/audit-assurance/publications/state-play-sustainability-disclosure-assurance-2019-2022-trends-analysis>.

(9) انظر <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2024/05/gri-and-ifrs-foundation-collaboration-to-deliver-full-interoperability/>.

مؤشر قابلية تشغيل معاييرها بينياً مع المعايير الأوروبية لإعداد تقارير الاستدامة، لتكون بمثابة أداة تخطيط تساعد الكيانات على فهم القواسم المشتركة بين مجموعتي المعايير⁽¹⁰⁾. وفي آذار/مارس 2024، أصدرت المبادرة إرشادات بشأن الأهمية النسبية المزدوجة وتوجيهات لإعداد الشركات تقاريرها المتعلقة بالاستدامة⁽¹¹⁾.

جيم - فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة

11- بعد عامين من التطوير، أصدرت فرقة العمل في عام 2023 توصيات وإرشادات نهائية للهيئات بشأن الإبلاغ المتعلق بالآثار والمخاطر والفرص الناشئة ذات الصلة بالطبيعة والتصرف بشأنها. وتستخدم فرقة العمل مقارنة مماثلة لتلك المتبعة في إطار عمل فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، حيث تقتضي من الكيانات الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بموجب إطار الركائز الأربع المتمثلة في الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف. وفي عام 2024، بدأت فرقة العمل تتابع الاعتماد الطوعي للتوصيات على أساس سنوي⁽¹²⁾. وفي تقرير صدر في آذار/مارس 2024، لاحظت فرقة العمل أن ما يقرب من 320 كياناً من أكثر من 46 ولاية قضائية التزمت بالبداية في تقديم إفصاحاتها المتعلقة بالطبيعة في إطار التقارير السنوية التي تقدمها الشركات، بما في ذلك أكثر من 100 مؤسسة مالية، بعضها من أكبر مالكي ومديري الأصول عالمياً، بما يمثل 14 تريليون دولار من الأصول المدارة، إضافة إلى البنوك وشركات التأمين وغيرها من الجهات الوسيطة الرائدة في السوق مثل البورصات وشركات المحاسبة⁽¹³⁾.

دال - مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

12- كانت الحاجة إلى معايير الإبلاغ المتعلق بالاستدامة الخاصة بكيانات القطاع العام موضوع مشاورات دارت في عام 2023، بما في ذلك في ندوة عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر، نظمها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بالتعاون مع كل من الأونكتاد وجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين. وإضافة إلى ذلك، تبادل المندوبون والمندوبات، خلال الدورة الأربعين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وجهات نظرهم بشأن الحاجة إلى معايير إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة للقطاع العام. وبدأ مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عمله على هذا الموضوع، وأعطى الأولوية لوضع معايير الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، وأنشأ فريقاً مرجعياً معنياً بالاستدامة لإتاحة مدخلات بشأن وضع معايير إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة للقطاع العام، وبشأن الاتجاهات والقضايا الناشئة ذات الصلة المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة كذلك. ويرمي المجلس إلى الموافقة على مسودة عرض بعد التعليق العام عليها بحلول الربع الثالث من عام 2024⁽¹⁴⁾.

(10) انظر <https://www.globalreporting.org/news/news-center/efrag-and-gri-enhance-collaboration-with-deeper-ties/>

(11) انظر <https://www.globalreporting.org/news/news-center/shaping-the-future-of-sustainability-policy/>

(12) انظر <https://tnfd.global/publication/recommendations-of-the-taskforce-on-nature-related-financial-disclosures/>

(13) انظر <https://www.moodysanalytics.com/regulatory-news/mar-18-24-nearly-25-g-sibs-commit-to-adopting-tnfd-nature-related-disclosures>

(14) انظر International Public Sector Accounting Standards Board, 2024, Presentation March 2024، متاح في الموقع: <https://www.ipsasb.org/consultations-projects/sustainability-climate-related-disclosures>

هاء - مجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان

13- وضع المجلس معيار ضمان الاستدامة ينطبق عالمياً وهو "المعيار الدولي لضمان الاستدامة 5000: المتطلبات العامة للالتزامات ضمان الاستدامة"، الذي صدر وعُرض للتعليق العام عليه في آب/أغسطس - كانون الأول/ديسمبر 2023. ويراجع المجلس التعليقات الواردة ويرمي إلى إصدار المعيار النهائي قبل نهاية عام 2024. ويتناول المعيار كلاً من عمليات الضمان المحدود والضمان المعقول في عموم موضوع الاستدامة، ويرمي إلى إتاحة جودة متسقة لعمليات ضمان الاستدامة، بغض النظر عن نوع الجهة الممارسة؛ ويعتمد على المعايير الحالية للمجلس؛ وقد صُمم المعيار لينطبق على عموم مجموعة واسعة من تقارير الاستدامة التي يجري إعدادها بموجب مختلف المعايير وأطر العمل⁽¹⁵⁾.

واو - مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين

14- أصدر المجلس في كانون الثاني/يناير 2024 مسودتي عرض لمعايير جديدة بشأن الاعتبارات الأخلاقية في عمليتي الإفصاح والضمان المتعلقين بالاستدامة على التوالي، وهو ما أتاح إطاراً للسلوكيات المتوقعة وأحكام الأخلاقيات تستخدمه جميع جهات الضمان الممارسة فيما يتصل بالاستدامة، وذلك بغض النظر عن خلفياتها المهنية؛ واقترح إطار عمل أخلاقي لتقييم الخبرات والخبراء الخارجيين المشاركين في ضمان الاستدامة. وانتهت عملية التشاور بشأن المعيارين، ومن المتوقع أن يوافق المجلس على النسخة الجديدة من المدونة الدولية لأخلاقيات المحاسبين المهنيين في كانون الأول/ديسمبر 2024⁽¹⁶⁾. وإضافة إلى ذلك، شكّل المجلس ومندوبى الاعتماد الدولي "شراكة استراتيجية للنهوض باستخدام إطار عمل مشترك للمعايير العالية للسلوك الأخلاقي دعماً للثقة في ضمان معلومات الاستدامة"⁽¹⁷⁾.

زاي - اتحاد المحاسبين الدولي

15- أصدر الاتحاد في نيسان/أبريل 2024 التغييرات المقترحة على معايير التتيف الدولية التي تكمن في الاستدامة، من التحليل إلى إعداد التقارير إلى الضمان، وذلك ضمن دورات تدريب المحاسبين المهنيين. وتشمل المقترحات تركيزاً معززاً على العمل مع الخبراء ومع أفرقة متعددة التخصصات؛ وتقديم المفاهيم الرئيسية لتقارير الاستدامة؛ والإشارة إلى إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة ومعايير الضمان ذات الصلة؛ وإنشاء مجال جديد لاختصاص الضمان ومخرجات تعلم جديدة. وانتهت فترة التعليق العام عليها في تموز/يوليه 2024.

16- وأصدر الاتحاد في عام 2023 قائمة مرجعية للاستدامة للشركات الصغيرة بغية مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تعظيم فوائد دمج الاستدامة ضمن استراتيجياتها وعملياتها التجارية. والقائمة المرجعية أداة تشخيصية مصممة لتلائم خصوصية كل شركة وفقاً لظروفها، بما في ذلك قطاع الصناعة ودورة الحياة والمنتجات والخدمات المتاحة؛ وتسرد القائمة مجموعة من المبادرات والإجراءات التي يجب مراعاتها من حيث عواملها البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة؛ وكل مؤسسة غير معنية بجمع الإجراءات، لكن القائمة ترمي إلى مساعدة جميع المؤسسات على اتخاذ الخطوات الأولى⁽¹⁸⁾.

(15) انظر <https://www.iaasb.org/focus-areas/understanding-international-standard-sustainability-5000-assurance>

(16) انظر <https://www.ethicsboard.org/news-events/2024-01/iesba-launches-public-consultation-new-ethical-benchmark-sustainability-reporting-and-assurance>

(17) انظر <https://www.ethicsboard.org/news-events/2024-02/iaf-and-iesba-join-forces-support-growth-market-high-quality-sustainability-information>

(18) انظر <https://www.ifac.org/news-events/2023-11/ifac-releases-sustainability-checklist-small-businesses>

حاء - الاتحاد الأوروبي

17- بدأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عملية التبديل لوضع القوانين واللوائح التنظيمية والأحكام الإدارية اللازمة لامتثال التوجيهات المتعلقة بتقارير الاستدامة التي تعدها الشركات، والتي تحدد المعايير الأوروبية لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. وأكملت كل من تشيكيا، ورومانيا، وفرنسا، وفلندا، وهنغاريا هذه العملية. وتُراجع كل من ألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، ومملكة هولندا مشاريع القوانين من خلال مشاورات عامة ما تزال جارية أو أُغلقت مؤخراً. وتسمح هذه العملية بتنوع تنفيذ الدول هذا الأمر التوجيهي. وبموجب قانون الاتحاد الأوروبي، يجب على الدول الأعضاء الانتهاء من تدابير التبديل بحلول 6 تموز/يوليه 2024⁽¹⁹⁾. وسيُتبع على الشركات الكبيرة في الاتحاد الأوروبي المشمولة حالياً بالأمر التوجيهي للإبلاغ غير المالي (المعتمد في عام 2014) امتثال الأمر التوجيهي للإبلاغ المتعلق بالاستدامة عند إعداد تقاريرها عن السنة المالية 2024 في عام 2025، وهي شركات تُعرّف بأنها الشركات المدرجة في الاتحاد الأوروبي وتضم أكثر من 500 موظف، وكيانات الاتحاد الأوروبي المحددة ذات المصلحة العامة، مثل البنوك وشركات التأمين، التي تضم أكثر من 500 موظف⁽²⁰⁾. وفي عام 2024، وافق مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي على تأخير اعتماد قطاعات محددة وبلدان ثالثة المعايير الأوروبية لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة لمدة عامين، وهو ما يدعم أهداف مقترح المفوضية الأوروبية في تشرين الأول/أكتوبر 2023 تأجيل الجداول الزمنية؛ ويحتاج الاتفاق المؤقت إلى مصادقة المجلس والبرلمان عليه رسمياً⁽²¹⁾.

18- وبعد الإعلان في عام 2023 عن إعطاء الأولوية لوضع إرشادات إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أصدر الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي في كانون الثاني/يناير 2024 مسودتي عرض ترميان إلى إتاحة تصور متناسب للمعايير الأوروبية لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة تطبيق على هذه المؤسسات. وخصّصت مسودة المعيار الأولى للمؤسسات المدرجة في البورصة، وستصبح سارية اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2026، وخصّصت المسودة الثانية للمؤسسات غير المدرجة في البورصة، وهي طوعية. وانتهت فترات التشاور بشأن مسودتي العرض كليهما في أيار/مايو 2024. واختتم الفريق الاستشاري في شباط/فبراير 2024 مشاورات استمرت أربعة أسابيع لتدارس مختلف المعايير الأوروبية لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة وإرشادات التنفيذ بشأن الأمر التوجيهي الموجه للشركات لإعداد تقاريرها المتعلقة بالاستدامة، وهي مسودة إرشادات بشأن تقييم الأهمية النسبية، ومسودة إرشادات بشأن تفسير تعريف "سلسلة القيمة"، وذلك بموجب الأمر التوجيهي ومسودة أداة جدول بيانات لنقاط بيانات المعايير الأوروبية لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. وفي عام 2024، وافق المجلس الأوروبي لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة على مسودة المعايير الأوروبية لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة "إيكس بي آر إيل" [لغة التقارير التجارية المالية المطوّرة] وأصدرها؛ وانتهت فترة التعليق العام عليها في نيسان/أبريل 2024. وتتيح التصنيفات الرقمية توسيم التقارير المتعلقة بالاستدامة بقالب يُقرأ ألياً. وبمجرد الانتهاء من وضع الصيغة النهائية للتصنيف، سيشكل أساساً لمسودة المعايير الفنية التنظيمية لتوسيم التقارير المتعلقة بالاستدامة باستخدام المعايير الأوروبية لإعداد التقارير المتعلقة

(19) انظر <https://enterprise.gov.ie/en/publications/proposed-policy-response-to-the-public-consultation-on-the-corporate-sustainability-reporting-directive.html>

(20) انظر <https://fticommunications.com/the-csrd-will-have-far-reaching-sustainability-reporting-requirements-for-companies-in-europe-beyond/>

(21) انظر <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2024/02/07/council-and-parliament-agree-to-delay-sustainability-reporting-for-certain-sectors-and-third-country-companies-by-two-years/>

بالاستدامة، التي ستضعها الهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق. ومن ثم، سيتعين على المفوضية الأوروبية اعتماد معاييرها الفنية⁽²²⁾.

19- وفي الاتحاد الأوروبي، دخل الأمر التوجيهي بشأن إيلاء الشركات العناية الواجبة لمسألة الاستدامة حيز النفاذ في تموز/يوليه 2024، وهو ينطبق على الشركات التي يزيد عدد موظفيها على 1 000 موظف، وتبلغ إيراداتها السنوية 450 مليون يورو⁽²³⁾. ويحدد هذا التشريع الجديد المتطلبات التي يتعين على الشركات التزامها لتنفيذ تدابير العناية الواجبة عبر السلسلة العالمية للأنشطة والعمليات منعاً لآثارها السلبية على حقوق الإنسان والبيئة، وللتخفيف من حدتها ومعالجتها. ويدخل الأمر التوجيهي حيز النفاذ في اليوم العشرين بعد تاريخ نشره في الربع الثالث من عام 2024، ويكون أمام الدول الأعضاء فترة عامين لتبديله في قانونها الوطني.

طاء - هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية

20- صوتت الهيئة في آذار/مارس 2024 على إصدار القاعدة النهائية بشأن الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالمناخ؛ ويقتضي ذلك أن تبلغ الشركات العامة بالمخاطر الكبرى المتعلقة بالمناخ التي تؤثر على أعمالها؛ وبالنسبة لبعض الشركات الكبيرة، الإبلاغ بانبعاثات غازات الدفيئة في حال كانت مخاطر ذات شأن. وتقتضي القاعدة من الشركات العامة الإفصاح عن معلومات المخاطر المادية المتعلقة بالمناخ الموثقة في محفوظاتها لاستيضاح معلومات مقارنة ومفيدة للجهات المستثمرة عند اتخاذ قراراتها؛ والإفصاح عن معلومات تأثير المخاطر المتعلقة بالمناخ على استراتيجية الشركة ونموذج أعمالها وتوقعاتها، في حال كانت مخاطر ذات شأن؛ وتقديم تقرير عن إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ، وعن إدارة المخاطر، وعن الأهداف والغايات المتعلقة بالمناخ؛ والإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالمخاطر المتعلقة بالمناخ التي تواجهها الشركة، بما في ذلك التكاليف والنفقات والخسائر المتعلقة بالظواهر الجوية الشديدة. ويُطلب إلى مجموعة فرعية للشركات الكبيرة الإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة من النطاقين 1 و2، في حال كانت ذات شأن. ولا تتضمن هذه القاعدة متطلبات الإفصاح عن انبعاثات النطاق 3. ويبدأ العمل بالإفصاحات المطلوبة مرحلياً بمرور الوقت، بدءاً بكبريات الشركات الملزمة بالإبلاغ المعجل التي ستقدم معظم الإفصاحات غير المتعلقة بالانبعاثات عن السنة المالية 2025 في عام 2026. وتطبيق هذه القاعدة معلق حالياً⁽²⁴⁾.

ثالثاً - حالة اعتماد متطلبات إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة والتحديات الناشئة عن تنفيذها العملي

21- يتزايد عدد الولايات القضائية التي التزمت بتنفيذ معايير إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة (انظر المرفق الأول). ففي أيار/مايو 2024، ذكرت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن أكثر من 20 ولاية قضائية قررت استخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، أو أنها بصدد اتخاذ خطوات لبدء العمل بمعايير المجلس ضمن أطرها القانونية أو التنظيمية⁽²⁵⁾. وعلى نحو ما لوحظ،

(22) انظر <https://www.efrag.org/News/Public-486/Public-consultation-on-the-Draft-XBRL-Taxonomy-for-ESRS-Set-1>

(23) انظر https://commission.europa.eu/business-economy-euro/doing-business-eu/sustainability-due-diligence-responsible-business/corporate-sustainability-due-diligence_en

(24) انظر <https://esgnews.com/us-sec-pauses-climate-disclosure-rule-pending-court-challenge>

(25) انظر <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2024/05/jurisdictions-representing-over-half-the-global-economy-by-gdp-take-steps-towards-issb-standards>

أصدرت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية قاعدة بشأن الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالمناخ. وتستخدم الكيانات المدرجة وغيرها من كيانات المصلحة العامة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المعايير الأوروبية لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة أساساً لإعداد تقاريرها المتعلقة بالاستدامة. وختاماً، يُطبق عدد من الشركات طوعياً معايير مبادرة الإبلاغ العالمية منذ أكثر من عقدين.

22- ويبين استعراض المقاربات التي اتبعتها مختلف الولايات القضائية لتنفيذ معايير إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، على نحو ما يرد في هذا الفصل، أن معظمها اختار إنشاء مجالس أو لجان لمعالجة مسألة التنفيذ، مثل البرازيل، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، وكندا، وماليزيا، والهند، واليابان. واختارت جميع الولايات القضائية التي استعرضت تقريباً إصدار نسخها الخاصة من معياري الإفصاح عن الاستدامة؛ وربما تكون بعض الولايات القضائية قد فضلت هذا الخيار لإدخال بعض المرونة على الجداول الزمنية للتنفيذ التي أُتيحت لشرائح مختلفة من الكيانات. ومقاربة التنفيذ المتدرج، بدءاً من الكيانات المدرجة والكبيرة، عنصرٌ مشترك. وقد تكون بعض جهود التنفيذ المبذولة في سنوات سابقة استجابة لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. ويمكن أن يفضي تكييف معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، بدلاً من اعتمادها مباشرة، إلى تباين التقارير التي جرى إعدادها في إطار مختلف إصدارات المعايير الوطنية، وهو ما يعيق إجراء الجهات المستخدمة مقارنات مباشرة، بما فيها الجهات المستثمرة التي ترغب في مقارنة خيارات الاستثمار عبر مناطق العالم. ويمكن أن تقلل هذه المقاربة بشكل كبير من فوائد وجود مجموعة موحدة من المعايير.

1- أمثلة على ولايات قضائية

23- أصدرت وزارة الخزانة الأسترالية في كانون الثاني/يناير 2024 مشروع قانون الإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ المطلوبة من الشركات. وتأتي مسودة العرض في أعقاب مشاورات دارت في عامي 2022 و2023 وتحدد تدابير، مثل النطاق والتوقيت ومتطلبات الضمان بموجب القانون، تلزم الشركات بإعداد الإفصاحات المتعلقة بالمناخ في أستراليا⁽²⁶⁾.

24- وتماشياً مع التزام الشركات بالشفافية والحوكمة القوية والسعي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية وتلك المتعلقة بالمناخ، أصدر المصرف المركزي في البحرين في عام 2023 نموذج المتطلبات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة موجهاً إلى جميع الشركات المدرجة والبنوك وشركات التمويل وشركات التأمين وشركات الاستثمار من الفئتين 1 و2، وأتاح إرشادات بشأن متطلبات الإبلاغ⁽²⁷⁾.

25- وبدأ العمل في بنغلاديش بمبادئ توجيهية صدرت للبنوك وشركات التمويل بشأن الاستدامة والإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ⁽²⁸⁾.

26- واعتمد في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، في آذار/مارس 2024، قرارٌ ينص على أنه في حال عدم وجود إعلانات فنية خاصة بالبلد أو لوائح تنظيمية محلية بشأن مسائل محددة، تعتمد الكيانات التي تدير أنشطة اقتصادية في البلد، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2027، وتطبق بالكامل معياري الإفصاح عن الاستدامة الصادرين عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، ما سيسمح بتطبيقهما مبكراً. وإضافة إلى ذلك،

(26) انظر <https://treasury.gov.au/consultation/c2024-466491>.

(27) انظر <https://www.cbb.gov.bh/media-center/central-bank-of-bahrain-issues-new-environmental-social-and-governance-reporting-framework/>.

(28) أُعدت في إطار مشروع مؤسسة التمويل الدولية، وبدعم من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا. انظر <https://www.ifcbeyondthebalancesheet.org/news/bangladesh-achieves-milestone-sustainable-finance-pioneering-guidelines>.

يرصد المجلس الفني الوطني لمراجعي الحسابات والمحاسبين التقدم المحرز الذي طرأ على المعيار الدولي المقترح بشأن ضمان الاستدامة 5000، لاعتماده في دولة بوليفيا المتعددة القوميات لاحقاً⁽²⁹⁾.

27- وفي البرازيل، نكرت وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية والبورصات أن معياري الإفصاح عن الاستدامة الصادرين عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة سيُدرجان ضمن الإطار التنظيمي، وبذلك ستوضع خارطة طريق للانتقال من الاستخدام الطوعي، بدءاً من عام 2024، إلى الاستخدام الإلزامي بحلول 1 كانون الثاني/يناير 2026، إلى جانب اشتراط وجود ضمان معقول في تقارير الاستدامة بدءاً من عام 2026. وذكرت الهيئتان العامتان أن بإمكان معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة أن تساعد على تعزيز أسواق رؤوس الأموال في البرازيل، وذلك بتعزيز الشفافية فيما يتعلق بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، وتيسير جهود الشركات لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات العالمية. ومنذ عام 2010، اشترطت البرازيل استخدام المعايير المحاسبية الواردة في المعايير الدولية للإبلاغ المالي⁽³⁰⁾. وأطلق البنك المركزي مشاورات عامة بشأن مقترح توسيع نطاق الإفصاحات المطلوبة من المؤسسات المالية، في إطار تقاريرها السنوية، بشأن المخاطر والفرص الاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالمناخ لتشمل متطلبات كمية جديدة ترتبط بالمخاطر والفرص البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، وأوحى بضرورة مواءمتها بشكل أوثق مع متطلبات المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. وإضافة إلى ذلك، ذكر المجلس، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، أن الشركات العامة وشركات التوريق وصناديق الاستثمار ستعتمد معايير المجلس ابتداءً من عام 2026.

28- وفي كندا، يعمل مجلس معايير الاستدامة، الذي يركز على إعداد العمليات والنهوض باعتماد معايير الإفصاح عن الاستدامة في كندا، على وضع أول مجموعة من المعايير الكندية للإفصاح عن الاستدامة، التي ستُعرض في إطار مشاورات عامة للتعليق عليها في آذار/مارس 2024، وهي معايير تتوافق بشكل وثيق مع معياري الإفصاح عن الاستدامة الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. وتسري المعايير الطوعية على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2025 أو بعده؛ وبعد استكمال المعايير الكندية، ستحدد الهيئات الكندية لإدارة الأوراق المالية ما إذا كانت ستُدْرَج في قاعدة إلزامية نهائية خاصة بالشركات العامة في كندا وكيفية إدراجها⁽³¹⁾.

29- وفي الصين، وضعت البورصات الرئيسية الثلاث في الصين، وهي بورصة بيجين وبورصة شنغهاي وبورصة شينزين، اللمسات الأخيرة على متطلبات الإفصاح عن الاستدامة الخاصة بالشركات المدرجة. وتتضمن المتطلبات النهائية تحيينات لمسودة صدرت سابقاً، وتوضح أن القضايا المالية ذات الأهمية النسبية فقط هي التي يجب الإفصاح عنها بما يتماشى مع إطار الإفصاح المكون من أربع ركائز (الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف). وبالنسبة للمسائل التي تؤثر على الأهمية النسبية فقط، يُطبق معيار أقل صرامة، حيث يمكن الإفصاح عنها وفقاً لمتطلبات الإفصاح العامة ذات الصلة. وتسري متطلبات الإفصاح الجديدة اعتباراً من 1 أيار/مايو 2024، ويجب على الشركات نشر تقاريرها الأولى عن السنة المالية 2025 في عام 2026⁽³²⁾.

(29) انظر <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/discussion/bolivia-s-adoption-international-sustainability-standards-how-accounting-profession-leading-way>.

(30) انظر <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2023/10/brazil-adopts-issb-global-baseline/>.

(31) انظر <https://www.frascanada.ca/en/sustainability>.

(32) انظر <https://www.iasplus.com/en/news/2024/02/china-sustainability>.

30- وفي هونغ كونغ، الصين، رفع فريق عمل جديد تقريراً إلى الفريق التوجيهي المشترك بين الوكالات المعني بالتمويل الأخضر والمستدام بشأن التقدم المحرز في وضع خارطة طريق لاعتماد معياري الإفصاح عن الاستدامة الصادرين عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، ويشملان المجالات الرئيسية الأربعة لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، والضمان، والبيانات والتكنولوجيا، وبناء القدرات. ويبدأ الفريق العامل في التفاعل مع الجهات صاحبة المصلحة بشأن تحديد الظروف المحلية التي ينبغي مراعاتها عند تطبيق معايير الإبلاغ الدولية⁽³³⁾.

31- ويوجد في الهند مجلس لمعايير الاستدامة، وما فتئت تطبق معايير ومتطلبات الاستدامة. وفي عام 2024، أصدر البنك الاحتياطي مسودة متطلبات الإفصاح عن المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، التي تتطبق على بعض البنوك التجارية والمؤسسات المالية الكبيرة في البلد. ويتألف الإطار الجديد من أربعة أنواع من الإفصاحات هي الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمقاييس. وطُلب التعليق على المتطلبات الجديدة بنهاية نيسان/أبريل 2024⁽³⁴⁾. وإضافة إلى ذلك، أصدرت الهيئة المركزية لحماية المستهلك إرشادات إلزامية مقترحة بشأن منع الترمويه الأخضر وتنظيمه، وهي تتطبق على جميع الشركات، وتحدد مختلف متطلبات الإفصاح الخاصة بالشركات التي تدعي مساهمتها في تحقيق الاستدامة⁽³⁵⁾.

32- وأصدر مجلس معايير الاستدامة في اليابان في نيسان/أبريل 2024 ثلاث مسودات عرض تقترح معايير وطنية للإفصاح عن الاستدامة، وتدمج جميع متطلبات معياري الإفصاح عن الاستدامة الصادرين عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، وتضيف، عند الضرورة، خيارات خاصة بالولاية القضائية التي يمكن للكيانات تطبيقها. وفي انحراف عن مقاربة المجلس، تقسم اليابان محتوى المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة إلى معيارين، وذلك على النحو التالي: تُدرج المتطلبات من غير تلك الواردة في فرع المحتوى الأساسي ضمن مقترح يتعلق بتطبيق معيار الإفصاح عن الاستدامة؛ وتُدرج المتطلبات الواردة في فرع المحتوى الأساسي ضمن مقترح يتعلق بمعيار للإفصاحات العامة⁽³⁶⁾.

33- وفي ماليزيا، تعتمد هيئة الأوراق المالية اعتماد معياري الإفصاح عن الاستدامة الصادرين عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، وستتظر في كيفية تكييف المعايير لتتماشى مع المتطلبات المحلية. ويقترح المجلس مقاربة متدرجة لاعتماد المعايير، حسب مجموعات من الجهات المشاركة في السوق، ومنح إعفاءات مرحلية في الفترة 2025-2028، يليها تطبيق المعايير بالكامل في الفترة 2027-2029⁽³⁷⁾. وأطلقت بورصة ماليزيا في كانون الأول/ديسمبر 2023 منصة للإبلاغ البيئي والاجتماعي والحوكمة لجهات الإصدار المدرجة لتقديم إفصاحاتها بموجب المتطلبات المعززة للبورصة المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة⁽³⁸⁾.

34- وفي نيوزيلندا، أصدرت هيئة الأسواق المالية إرشادات نهائية للكيانات المعنية بشأن الاحتفاظ بسجلات موثوقة تؤكد أن البيانات المتعلقة بالمناخ تتوافق مع معايير الإفصاح الوطنية⁽³⁹⁾.

(33) انظر <https://www.hkma.gov.hk/eng/news-and-media/press-releases/2024/01/20240108-5>.

(34) انظر <https://www.thehindubusinessline.com/money-and-banking/rbi-unveils-draft-guidelines-on-climate-related-financial-disclosures/article67946469.ece>.

(35) انظر <https://pib.gov.in/PressReleasePage.aspx?PRID=2007403>.

(36) انظر <https://www.iasplus.com/en/news/2024/04/ssbj-eds>.

(37) انظر <https://www.iasplus.com/en/news/2024/02/malaysia>.

(38) انظر https://www.bursamalaysia.com/bm/about_bursa/media_centre/bursa-malaysia-to-launch-platform-for-mandatory-esg-reporting.

(39) انظر <https://www.buddlefindlay.com/insights/mandatory-climate-related-disclosures-in-new-zealand/>.

35- وفي نيجيريا، أصدر مجلس الإبلاغ المالي في نيسان/أبريل 2024 خارطة طريق لاعتماد معايير إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة في البلد، التي تتوخى أربع مراحل لتنفيذها، على النحو التالي: الجهة المعتمدة مبكراً في 1 كانون الثاني/يناير 2024 أو ما بعده؛ والجهات المعتمدة طوعاً في 31 كانون الأول/ديسمبر 2027 أو قبله؛ والاعتماد الإلزامي في 1 كانون الثاني/يناير 2028 أو بعده؛ وسوف يُحدد تاريخ اعتماد الحكومات والمنظمات الحكومية هذه المعايير عندما تصبح معايير مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام متاحة⁽⁴⁰⁾.

36- وفي الفلبين، أصدرت هيئة الأوراق المالية والبورصات في تشرين الأول/أكتوبر 2023 مسودة إرشادات منقحة لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة للشركات المدرجة في البورصة وعرضتها في مشاوره عامة للتعليق عليها، وذلك بهدف تحيين قواعد الإبلاغ. ويتعلق أحد التحيينات بتقديم استمارة إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة عبر منصة إلكترونية لغرض استقاء البيانات وتحليلها، وهي تضم ثلاثة فروع رئيسية هي الاستدامة، والفرص المتعلقة بالمناخ، والتعرض للمخاطر؛ ومقياس المعيار المشترك بين القطاعات؛ والمقاييس المحددة القطاع. وتأخذ المسودة في الاعتبار أحدث التطورات العالمية التي طرأت على أطر الإبلاغ المتعلقة بالاستدامة، لا سيما معياري الإفصاح عن الاستدامة الصادرين عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. وأطلقت هيئة الأوراق المالية والبورصات في آذار/مارس 2024 المعرض الوطني للصناعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة التي تلتزم بالاستدامة، وذلك لتعزيز عمليات إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة وممارساتها⁽⁴¹⁾.

37- وفي جمهورية كوريا، سعى مجلس الخدمات المالية إلى جعل الإفصاحات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة إلزامية. وسيُنفذ هذا الشرط على مراحل، بدءاً من عام 2025 للشركات التي يزيد حجم أصولها على 2 تريليون وُنْ المدرجة في مؤشر أسعار الأسهم المركبة، وينطبق على بقية الشركات المدرجة في المؤشر بحلول عام 2030. وذكر المجلس في تشرين الأول/أكتوبر 2023 أنه أجل موعد الإفصاحات الإلزامية إلى ما بعد عام 2026، لتتماشى مع الجداول الزمنية التنظيمية العالمية، ولم يُعلن بعد عن نطاق الإفصاحات المطلوبة⁽⁴²⁾.

38- وفي سنغافورة، أصدر البنك المركزي في كانون الأول/ديسمبر 2023 مدونة سلوك خاصة بمقدمي منتجات التصنيف والبيانات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، وذلك بهدف وضع معايير أساسية للشفافية في القطاع لتصنيف المنهجيات ومصادر البيانات والحوكمة وإدارة تضارب المصالح. وفي شباط/فبراير 2024، ذكرت سنغافورة أنها ستطلب إفصاحاً إلزامياً عن المعلومات المتعلقة بالمناخ. وتذكر هيئة المحاسبة وتنظيم الشركات أن متطلبات الإبلاغ الجديدة تتماشى مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. وسيُطلب إلى جهات الإصدار المدرجة والشركات الكبيرة غير المدرجة في البورصة تقديم إفصاحات سنوية، بدءاً من جهات الإصدار المدرجة عن السنة المالية 2025. وخدمة لمصالح جهات الإصدار المدرجة في البورصة، يُتوقع أن تصدر هيئة تنظيم بورصة سنغافورة إفصاحات بشأن الأحكام الخاصة بمعياري الإفصاح عن الاستدامة اللذين سيوظفان لتحقيق مقاربة أولويتها المناخ عند اعتماد معايير المجلس⁽⁴³⁾.

(40) انظر <https://frcnigeria.gov.ng/2024/04/22/frc-releases-roadmap-report-for-adoption-of-ifs-sustainability-disclosure-standards-in-nigeria/>

(41) انظر <https://www.sec.gov.ph/newsecletter-2024/issue-no-4/#gsc.tab=0>

(42) انظر <https://insights.issgovernance.com/posts/esg-regulation-in-south-korea-disclosure-guidance/>

(43) انظر <https://www.iasplus.com/en/news/2024/02/singapore>

39- وفي سويسرا، أصدر المجلس الاتحادي السويسري مبادئ توجيهية رئيسية لتعديل التزامات الشركات في مجال إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة للشركات، بما في ذلك نية موازنة المعايير مع تلك الواردة في الأمر التوجيهي للاتحاد الأوروبي بشأن إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. وصدرت مسودة التغييرات المقترحة في نهاية حزيران/يونيه 2024⁽⁴⁴⁾.

40- وستعتمد تركيا معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة ابتداءً من عام 2024، وستطلب الإبلاغ بموجب المعايير ابتداءً من عام 2025، وستبدأ في طلب الضمان الإلزامي لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة في عام 2026⁽⁴⁵⁾. وأصدرت الهيئة الوطنية للإشراف العام مسودات عرض المعايير التركيبية لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة التي تستند إلى معياري الإفصاح عن الاستدامة⁽⁴⁶⁾.

41- وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أصدرت هيئة السلوك المالي، في كانون الثاني/يناير 2024، بيان سياستها النهائي بشأن متطلبات الإفصاح عن الاستدامة وعلامات الاستثمار، بعد مشاورات انتهت في كانون الثاني/يناير 2023. ويترجم بيان السياسة مجموعة من التدابير البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة التي ترمي إلى منع الترميم الأخضر، وتعزيز الشفافية وعمليات المقارنة، وتيسير الاختيار المستنير للمستهلك في سوق الاستثمار المستدام⁽⁴⁷⁾.

2- التحديات

42- تنشأ تحديات متنوعة ترتبط بالتنفيذ العملي ضمن السيناريو الحالي لمتطلبات إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك التباينات بين المعايير الرئيسية التي تؤثر سلباً على التشغيل البيئي للمعايير ومقارنة التقارير (انظر المرفق الثاني)؛ والثغرات المؤسسية والإدارية؛ وعدم وجود شركات رائدة؛ وثغرات المهارات الفنية؛ وعدم الوعي بالقدرة وعدم إدراك الحاجة إلى معايير موضوعية توضع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والافتقار إلى بيانات شاملة وموثوقة ذات صلة بالاستدامة.

43- والتزمت أكثر من 20 دولة باعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة؛ لكن من غير الواقعي توقع تحقيق تجانس كامل عبر العالم يشمل عموم أنظمة إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. وتستخدم المعايير خطأً أساساً، وينبغي تكيف متطلبات الإبلاغ لكل ولاية قضائية مع الاحتياجات المحلية. وبالنسبة للكيانات التي تضطلع بالإبلاغ، يمكن أن تختلف متطلبات امتثال التزامات الإبلاغ باختلاف الولايات القضائية. ويمكن للمعايير أن تعزز عملية مقارنة إفصاحات كل كيان من القطاع نفسه، لا سيما من خلال الإفصاحات الخاصة بالقطاع. ويتعين على كل كيان النظر في كامل المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي يواجهها، وتحديد مقاييس كل قطاع التي تعتبر مهمة؛ ومع ذلك قد تكون هناك جوانب فريدة لنموذج أعمال الكيان أو ظروفه التي قد تقضي إلى مخاطر أو فرص معينة؛ ولهذا السبب، يُحتمل أن تنطبق طائفة فرعية فقط من كامل مواضيع الإفصاح والمقاييس على أي كيان.

(44) انظر <https://www.news.admin.ch/newsd/message/attachments/88435.pdf>

و <https://www.news.admin.ch/newsd/message/attachments/88437.pdf>.

(45) انظر https://www.kgk.gov.tr/Portalv2Uploads/files/Duyurular/v2/Diger/duyuru-05_12_2023%20-%202022.pdf و <https://www.iasplus.com/en/news/2023/12/turkey-issb>

(46) انظر

https://www.kgk.gov.tr/Portalv2Uploads/files/Duyurular/v2/Surdurulebilirlik/Duyuru/TurkiyeSurdurulebilirlik_Raporlama_Standartlari_ve_TSRSlerin_Uygulama_Kapsami_Resmi_Gazetede_Yayi.mlanmistir.pdf

(47) انظر <https://www.reedsmith.com/en/perspectives/2024/01/fca-publishes-uk-sustainability-disclosure-requirements-investment-labels>

44- ونظراً لعدم وجود بيانات موثوقة أصلاً يمكن التحقق منها بشأن انبعاثات غازات الدفيئة، يُعتبر شرط الإفصاح عن انبعاثات النطاق 3 بموجب معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة تحدياً كبيراً للمؤسسات المالية تحديداً. وقد توجه التدخلات التنظيمية مستقبلاً إلى معالجة عدم اليقين فيما يتعلق بالمنهجيات المستخدمة لجمع البيانات والإبلاغ بانبعاثات النطاق 3. وأصدرت المؤسسة الدولية لتقييم التأثيرات مسودة عرض عن منهجية موضوع انبعاثات غازات الدفيئة؛ ومن المقرر تقديم التعليقات بشأنها بحلول 30 نيسان/أبريل 2024⁽⁴⁸⁾.

45- ويرمي المجلس الدولي لمعايير الاستدامة إلى تلبية احتياجات الجهات المستثمرة، ومن ثم، فهو يأخذ بمنظور واحد عن الأهمية النسبية، الذي يقتضي من الكيان الإفصاح عن كيفية تأثير قضايا الاستدامة على الكيان ("من الخارج إلى الداخل"). ومع ذلك، قد تتعامل الولايات القضائية مع قضية الأهمية النسبية بطرق مختلفة. فعلى سبيل المثال، تطبق المعايير الأوروبية لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة المنظور المزدوج للأهمية النسبية، أي مطالبة الكيان بالإفصاح عن التأثيرات على الأشخاص والبيئة ("من الداخل إلى الخارج")، إضافة إلى الإفصاحات من الخارج إلى الداخل. والتفريق بين نوعي التأثيرات أمر صعب، لأنهما غالباً ما يكونان مترابطين. واعترفت فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة بهذا الترابط، إذ أوصت بأنه بغض النظر عن المقاربة المتبعة في تحديد الأهمية النسبية، ينبغي على كيانات الإبلاغ تحديد وتقييم تبعيات الكيان وتأثيراته على الطبيعة والمخاطر والفرص المتعلقة بالطبيعة بالنسبة للكيان نفسه وتفصيل الروابط بينهما⁽⁴⁹⁾.

46- ويتمثل أحد المكونات الأساسية لهيكل الإبلاغ المتعلق بالاستدامة في إنشاء هيئة موثوقة مسؤولة عن الإشراف على الإبلاغ المتعلق بالاستدامة. وتحفظ الولايات القضائية بخيار إنشاء كيان جديد لوضع المعايير مكرس لهذه المهمة أو توسيع نطاق ولاية الهيئة القائمة ليشمل ذلك مسائل الاستدامة. ويحتاج هذا الكيان إلى الحصول على ما يكفي من الموظفين والموارد المالية لأداء دوره بفعالية. وأنشأ العديد من الولايات القضائية مجالس أو لجاناً مخصصة للتعامل مع تنفيذ متطلبات إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. وقد تكون هذه المقاربات خيارات يمكن للدول الأعضاء دراستها لسد ثغراتها المؤسسية. وفي المرحلة الراهنة من تنفيذ متطلبات إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، لا توجد جهات معتمدة أو رائدة في وقت مبكر. وينشأ التحدي من محدودية انتشار الأدوار القيادية في الكيانات المكرسة لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. ويمكن للجهات المنظمة النظر في إتاحة تقارير نموذجية بشأن الاستدامة، والتشجيع على رفع مستوى القيادة، ودور الموظفين المسؤولين عن إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة.

47- وتركز الجهود الراهنة لوضع المعايير في المقام الأول على الشركات المدرجة أو الشركات الكبيرة. وتحتاج الجهات واضعة السياسات والجهات المنظمة إلى تعزيز الوعي وتطوير القدرات والدعوة إلى وضع معايير مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان القدرة التنافسية لهذه الشركات وانخراطها بشكل مستدام في سلاسل القيمة العالمية. وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم غالبية الشركات في البلدان النامية، ولهذا السبب، ينبغي ملاحظة أن معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة تستهدف في المقام الأول الشركات المدرجة في البورصة، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعمل جهات موردة للشركات متعددة الجنسيات سوف تتأثر بشكل غير مباشر. ولهذا السبب أيضاً، تحتاج هذه الشركات إلى الشروع في إتاحة بيانات الاستدامة، لا سيما فيما يتعلق

(48) انظر <https://ifvi.org/research/methodology-development/greenhouse-gas-ghg-emissions-topic-methodology/>

(49) انظر <https://www.aoshearman.com/en/insights/issb-sustainability-disclosure-standards-challenges-in-global-regulatory-implementation-and-market>

بانبعاثات غازات الدفيئة. ومن المحتمل أن تؤثر التطورات المنظمة الأخيرة، مثل آلية التسوية الحدودية المتعلقة بالكربون، على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تصدّر سلعاً معينة إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك بمطالبتها بتقديم معلومات عن الانبعاثات التي ترتبت على منتجاتها.

48- ويمكن للجهات صانعة السياسات اعتبار ما يلي استجابات لهذه التحديات: التكامل، أي دمج إفصاحات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ضمن مقاربة شاملة للتمويل المستدام وجزءاً من استراتيجية التنمية الوطنية؛ والتناسب، أي تحديد وتسلسل نطاق التنفيذ الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتعلق بالمؤسسات متعددة الجنسيات، مع مراعاة سياقها القطري؛ والمشاركة، أي إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة على طول سلاسل التوريد والاستثمار لإنشاء نظام بيئي تمكيني؛ والتقارب، أي السعي إلى وضع خط أساس عملي عالمي للإفصاح عن الاستدامة ينطبق على جميع البلدان والكيانات⁽⁵⁰⁾.

49- وفي المكسيك مثلاً، أصدر مجلس المعايير المالية وإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، في أيار/مايو 2024، معياراً مبسطاً لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة للشركات غير المدرجة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويستند هذا المعيار إلى دليل إرشادات المؤشرات الأساسية، ويتسق مع معياري الإفصاح عن الاستدامة الصادرين عن المجلس.

50- وتوافر المهارات والخبرات المهنية الكافية في مجال إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة أحد المكونات الأساسية اللازمة لنجاح تنفيذ متطلبات إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. وتكمن إحدى الثغرات الرئيسية في قياس مؤشرات الأداء البيئي، لا سيما انبعاثات النطاق 3. وجرى تنقيح معايير ومدونات الضمان والأخلاقيات لجعلها أكثر ملاءمة لأغراض إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة؛ وتظهر هذه التطورات الحاجة إلى زيادة الكفاءة سريعاً بين الموظفين والقيادات المنخرطة في إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة وضمانها ليتمكنوا من أداء واجباتهم بنجاح.

51- وموثوقية البيانات الشاملة وتوافرها أساس جوهري لأي مبادرة إبلاغ. وتحتاج الجهات واضعة السياسات والهيئات المنظمة إلى النظر في كيفية إدراج هذه البيانات ضمن نماذج حوكمة البيانات الراهنة. وينبغي تحديد مصادر البيانات، للاسترشاد بها في الإشراف على المخاطر المتعلقة بالمناخ، وقياس الآثار المالية جراء الظواهر المناخية الشديدة وانبعاثات غازات الدفيئة من النطاقات 1 و2 و3. وبالنظر إلى احتمال وضع معايير التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية، تحتاج الحكومات أيضاً إلى إنشاء قوائم جرد لأصولها الطبيعية وقياس أحوالها، على نحو ما فعلت بالبنى التحتية المادية. فالبيانات الدقيقة والشاملة أمر بالغ الأهمية في تشكيل المقاييس والأهداف الحكومية والإبلاغ بها بنزاهة. ومجموعات البيانات الشاملة والقدرة على التوقع والتنبؤ استناداً إليها هي أيضاً عوامل تمكين رئيسية لتحليل السيناريو المطلوب بموجب معايير إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة.

52- وبالنظر إلى أن الجهات صاحبة المصلحة طائفة واسعة، وجب أن تكون هناك حوكمة قوية لدعم مواءمة أهدافها وربط هذه الأهداف بإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة. وينبغي لهيئات الحوكمة العليا والوكالات الحكومية المركزية الاستثمار بالكامل في إعداد هذه التقارير. ويُعدّ تنقيح مجالس إدارة الشركات وإعطاء الأولوية لإعداد هذه التقارير ضمن جداول أعمال هذه المجالس ولجان المراجعة، إضافة إلى وضع سياسات شاملة، منطلقات رئيسية.

(50) انظر <https://unctad.org/publication/tackling-sustainability-reporting-challenge-policy-guide>

رابعاً - الاستنتاجات والمسائل المطروحة لمزيد من المناقشة

53- توافر تقارير معقولة وموثوقة ويمكن مقارنتها عالمياً عن أداء الكيانات في مجال الاستدامة أمرٌ ضروري لجذب الاستثمارات من الجهات المستثمرة المحلية والأجنبية، وللحفاظ كذلك على الاستفادة من سلاسل القيمة العالمية. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أُحرز تقدم في عمليات إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة والمتطلبات ذات الصلة. وعلى نحو ما يرد في هذه المذكرة، ما تزال هناك تحديات مع ذلك. ويمكن أن يكون للمعايير الدولية لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة نتائج غير مباشرة ضخمة على الشركات في الأسواق النامية، ما يجعل من الأولوية النهوض بقدرات المساعدة الفنية للكيانات وتنفيذها حتى تتمكن من امتثال المتطلبات الجديدة. وينبغي تقادي المقاومة المتردية لاستراتيجيات الاستثمار المستدام في الأسواق المالية، ولمتطلبات الاستدامة والإفصاح على نطاق أوسع. ولهذا السبب، يتعين على الجهات صانعة السياسات بالضرورة إيجاد توازن بين تعزيز الشفافية وتقادي الأعباء غير الضرورية على الشركات. وتسلط هذه المذكرة الضوء على التطورات الأخيرة في مجال إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة والمتطلبات ذات الصلة مثل الضمان والأخلاقيات واحتياجات التثقيف والتدريب، وتفاصيل مختلف المقاربات التي تتبعها الولايات القضائية لتنفيذ المتطلبات، وفيما يتعلق بتحديات التطبيق العملي الناشئة عن هذه العملية.

54- وإضافة إلى القضايا المعروضة في هذه المذكرة، قد يود المندوبون والمندوبات المشاركون في الدورة الحادية والأربعين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ دراسة الأسئلة التالية:

(أ) بالرغم من الجهود التي بذلتها مختلف الجهات واضعة المعايير لتشغيل بيني للمعايير المعنية، ما تزال هناك تباينات. فما الذي يتعين على الجهات واضعة السياسات والسلطات التنظيمية فعله من أجل تحقيق تكافؤ بينها؟

(ب) كيف يمكن تيسير عملية تحديد الممارسات الجيدة وتبادلها بين الدول الأعضاء بشأن إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة؟

(ج) ما هي بعض المقاربات التي يمكن للجهات صانعة السياسات والجهات المنظمة اعتمادها لزيادة معارف ومهارات السلطات التنظيمية والتنفيذية بشأن مسائل إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة؟

(د) ما هي الاعتبارات التي يجب على الجهات صانعة السياسات مراعاتها لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على إعداد تقارير معقولة عن أداء الاستدامة؟

(هـ) كيف يمكن للجهات صانعة السياسات والجهات المنظمة تيسير تنفيذ معايير ومدونات الضمان والأخلاقيات الجديدة التي يعكف مجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان ومجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين على وضع اللامسات الأخيرة عليها؟

(و) كيف يمكن للجهات واضعة المعايير تحديد معايير إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؟

(ز) ما الذي يتعين عمله لإعداد كيانات القطاع العام لغرض تنفيذ متطلبات إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة التي وضعها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؟

(ح) ما الذي يمكن للمنتديات العالمية، مثل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي والشراكات الإقليمية لتعزيز إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، فعله لزيادة تعزيز الموامة العالمية والتنفيذ العملي لمتطلبات إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة؟

حالة اعتماد معياري الإفصاح عن الاستدامة الصادرين عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة بحلول حزيران/يونيه 2024

الولاية القضائية	الحالة	تاريخ التنفيذ
أستراليا	تتساور بشأن المعايير حتى آذار/مارس 2024 (تعتمد حالياً معيار الإفصاحات المتعلقة بالمناخ فقط)	تنفيذ متدرج اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2025
بنغلاديش	فرضت متطلبات إلزامية على البنوك وشركات التمويل	كانون الثاني/يناير 2024
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	اعتمدت قراراً تطبقه بالكامل على الكيانات التي تمارس أنشطة اقتصادية في البلد	كانون الثاني/يناير 2027
البرازيل	اعتمدتهما بالكامل، والضمان المعقول	كانون الثاني/يناير 2026 تشجيع الاعتماد المبكر على أساس طوعي في عامي 2024 و2025
كندا	تتساور بشأن مسودة المعايير في آذار/مارس - حزيران/يونيه 2024	كانون الثاني/يناير 2025
الصين	تتساور بشأن مسودة المعايير	لا ينطبق.
هونغ كونغ، الصين	تعمل على وضع خارطة طريق لاعتمادها	لا ينطبق.
كوستاريكا	اعتمدت بالكامل في عام 2024	اعتماد إلزامي تدريجي للشركات العامة (كانون الثاني/يناير 2025) والشركات المصنفة من كبريات دافعي الضرائب (كانون الثاني/يناير 2026)
الهند	صاغت مسودة عرض من البنك الاحتياطي بشأن إطار الإفصاح عن المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ للبنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية الرسمية	2025-2026، الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر مسؤولية الأعمال التجارية وإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة السارية منذ 2022-2023
اليابان	تتساور بشأن مسودة المعايير	آذار/مارس 2025
كينيا	تعمل على وضع خارطة طريق	لا ينطبق.
ماليزيا	تتساور بشأن مسودة المعايير	اعتماد إلزامي تدريجي للشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصة، كانون الأول/ديسمبر 2025 - كانون الأول/ديسمبر 2027
المغرب	يستعرض متطلبات الإفصاح وتحديد الأهداف	أوائل عام 2025 (حالياً للبنوك فقط)
نيجيريا	تتساور بشأن خارطة طريق الاعتماد	اعتماد إلزامي تدريجي للشركات المدرجة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم 2027-2030
باكستان	تتساور بشأن اعتماد كلا المعيارين	إبلاغ إلزامي تدريجي من كانون الثاني/يناير 2025 إلى كانون الثاني/يناير 2027
الفلبين	تعمل على تنقيح المبادئ التوجيهية الحالية لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة للشركات المدرجة في البورصة، للنظر في اعتماد كلا المعيارين	كانون الثاني/يناير 2025
جمهورية كوريا	صاغت المسودة الأولى للمعايير في نيسان/أبريل؛ وتستكمل المعايير بحلول حزيران/يونيه 2024	كانون الثاني/يناير 2026 أو بعد ذلك
سنغافورة	بدأت العمل رسمياً بالإفصاحات الإلزامية المتعلقة بالمناخ (تعتمد حالياً المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالإبلاغ المتعلق بالمناخ فقط)	كانون الثاني/يناير 2025 للشركات المدرجة في البورصة؛ كانون الثاني/يناير 2027 للشركات غير المدرجة التي تزيد قيمتها على 1 بليون دولار أمريكي
تركيا	اعتمدت بالكامل	كانون الثاني/يناير 2024
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	تتساور بشأن المعايير حتى تموز/يوليه 2024	لا ينطبق.

المصدر: الأونكتاد. انظر <https://www.ifrs.org/ifrs-sustainability-disclosure-standards-around-the-> UNCTAD, 2024, و [world/jurisdiction-consultations-on-sustainability-related-disclosures/](https://www.unctad.org/world-jurisdiction-consultations-on-sustainability-related-disclosures/) World Investment Report 2024: Investment Facilitation and Digital Government (United Nations publication, sales No. E.24.II.D.11, Geneva).

المرفق الثاني

متطلبات إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة: مقارنة معايير وقواعد الإفصاح العامة المتعلقة بالمناخ

الأساس	المجلس الدولي لمعايير الاستدامة	المفوضية الأوروبية	هيئة الأوراق المالية والبورصات للولايات المتحدة الأمريكية
الانطباق	تُرَك الأمر لتقدير السلطات في الولاية القضائية التي تعتمد المعايير	جميع كيانات الأوراق المالية المدرجة في نظام أسواق الاتحاد الأوروبي والشركات الكبيرة وكيانات التأمين ومؤسسات الائتمان بغض النظر عن شكلها القانوني	الجهات المسجلة، بما فيها جهات الإصدار الخاصة الأجنبية، وجهة الإبلاغ من الشركات الصغيرة، والشركات الناشئة، والشركات التي تدخل أسواق رؤوس الأموال الأمريكية لأول مرة من خلال الاكتتاب العام الأولي.
أنواع الإفصاحات	يغطي أحد المعايير المتطلبات العامة لجميع موضوعات الاستدامة ويغطي معيار آخر متطلبات الإفصاح المتعلقة بالمناخ	تشمل الإفصاحات المتعلقة بالمناخ وغيرها من المسائل البيئية والاجتماعية ومسائل الحوكمة.	تشمل الإفصاح عن المسائل المتعلقة بالمناخ فقط
عتبات الإفصاح والأهمية النسبية	ينماشى تعريف الأهمية النسبية مع تعريف المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ويأخذ في الاعتبار الجهات الرئيسية المستخدمة للتقارير المالية للأغراض العامة؛ وينطبق على جميع متطلبات الإفصاح بموجب المعايير	يستخدم مفهوم "الأهمية النسبية المزدوجة"، أي الإفصاح المطلوب إذا كانت المعلومات مهمة من منظور "التأثير"، أو من منظور مالي أو مزيج من الاثنين؛ والأهمية النسبية هي الحد الأدنى لجميع متطلبات الإفصاح، باستثناء تلك المنصوص عليها في المعيار الأوروبي لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة 2.	عتبة الإفصاحات بناء على تعريف المحكمة العليا للأهمية النسبية
عتبات الإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة من النطاقين 1 و 2	الإيضاحات المطلوبة في حال كانت المعلومات مهمة بالنسبة للجهات الرئيسية المستخدمة للتقارير المالية المتاحة للأغراض العامة	الإيضاحات المطلوبة في حال استيفاء العتبة العامة للأهمية النسبية	الإيضاحات مطلوبة فقط من كبريات الشركات الملزمة بالإبلاغ المعجل، رهنأ بمراعاة العتبة العامة للأهمية النسبية
عتبات الإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 3	الإيضاحات مطلوبة، في حال كانت المعلومات مهمة بالنسبة للجهات الرئيسية المستخدمة للتقارير المالية المتاحة للأغراض العامة	الإيضاحات مطلوبة للنطاق 3 لانبعاثات كل فئة ضخمة من فئات النطاق 3 في حال استيفاء العتبة العامة للأهمية النسبية	الإيضاح عن انبعاثات النطاق 3 غير مطلوب

الأساس	المجلس الدولي لمعايير الاستدامة	المفوضية الأوروبية	هيئة الأوراق المالية والبورصات للولايات المتحدة الأمريكية
تحليل السيناريو	يتعين على الكيانات استخدام تحليل السيناريوهات المتعلقة بالمناخ لتقييم القدرة على تحمل تغير المناخ، باستخدام مقارنة تتناسب مع ظروفها، مع مراعاة مستوى التعرض للمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ والمهارات والموارد والقدرات المتوافرة	يتعين على الكيانات استخدام تحليل السيناريو المتعلق بالمناخ، مع سيناريو واحد على الأقل يتماشى مع اتفاقية باريس، لتقييم مدى تحمل استراتيجيتها التجارية	لا يُطلب إلى الجهة المسجلة استخدام تحليل السيناريو لتقييم تأثير المخاطر المتعلقة بالمناخ
موقع الإفصاحات	يتعين إدراج إفصاحات الكيان ضمن التقارير المالية للأغراض العامة، أو إشارة مرجعية إلى الإفصاحات التي تفي بالمتطلبات ضمن تقرير آخر يصدره الكيان.	يتعين على كيانات الاتحاد الأوروبي تقديم معلومات الاستدامة المطلوبة ضمن تقاريرها المتعلقة بإدارة أعمالها	الإفصاحات مطلوبة ضمن التقارير السنوية وبيانات التسجيل السنوية
المتطلبات الخاصة بقطاعات بعينها	الإفصاحات الخاصة بقطاعات بعينها غير مطلوبة، لكن يتعين على الكيانات الإشارة إلى مواضيع الإفصاح الخاصة بقطاعات بعينها والنظر في إمكانية تطبيقها على معايير سبق أن أصدرها المجلس المعني بمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة	تشمل مجموعة ثانية من المعايير الأوروبية لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة متطلبات خاصة بقطاعات بعينها (لم تُفترح بعد)	لم تُدرج المتطلبات الخاصة بقطاعات بعينها
التواريخ الفعلية	التواريخ الفعلية لتطبيق معايير الإبلاغ السنوي تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2024 أو بعده؛ ويمكن للولايات القضائية التي تختار تطبيقها أن تحدد تواريخ سريانها الخاصة بها	السنة المالية 2024 للكيانات التي تخضع حالياً للأمر التوجيهي الخاص بالإبلاغ غير المالي وغيرها من الكيانات المدرجة التي تستوفي عتبات الأمر التوجيهي الخاص بالإبلاغ غير المالي؛ يتراوح اعتماد الكيانات الأخرى بين السنتين الماليتين 2025 و2028	يتعين على الشركات الكبيرة الملزمة بالإبلاغ المعجل تقديم الإفصاحات الأولى المطلوبة عن السنة المالية التي تبدأ في 2025؛ ويتعين على الشركات الكبيرة الملزمة بالإبلاغ المعجل (بخلاف الشركات الصغيرة التي تقدم تقاريرها والشركات الناشئة) تقديم الإفصاحات الأولى المطلوبة في السنة المالية التي تبدأ في عام 2026.

المصدر: الأونكتاد.